ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية
لمناهضة العنف ضد المرأة

مجلة الائتلاف الإلكترونية

العدد (3) ..... (آذار- آيار 2019)

في هذا العدد:

- الأردن: إطلاق مبادرة لحماية المرأة من العنف السياسي
- ورشة عمل حول (تنمية القدرات في مجال تقدير تكلفة العنف ضد المرأة)
- نيويورك: جلسة بعنوان: (الوجوه المتعددة للعنف ضد المرأة) على هامش اجتماعات لجنة وضع المرأة د. 63
- تهنئة للنائبة انتصار الجبوري والنائبة وفاء بني مصطفى
- بيان صادرعن ائتلاف البرلمانيات بمناسبة يوم المرأة العالمي
- رئيسة الائتلاف ضمن قائمة ٢١٠ نساء رائدات وقياديات
- Girls Not Brides تختار بني مصطفى كأحد أبرز ثلاثة قياديات في مجال مناهضة الزواج المبكر
- مصر: ماجدة النويشي تحضر أعمال الاجتماع الثاني للجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة العربية
- موقع مؤسسة ثومسون رويترز الإخباري يكتب عن جهود النائب وفاء بني مصطفى في الحد من زواج القاصرات
- المغرب: نعيمة رباع تكرم السيدات الموظفات احتفاءً بالمرأة المغربية الموظفة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة
- العراق: انتصار الجبوري في ورشة عمل لمناقشة مسودة قانون مناهضة العنف الاسري
- خديجة الزياني من المغرب عضو جديد في ائتلاف البرلمانيات
- المغرب: لقاء دراسي حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي
- المغرب: نقاش حول تقديم النتائج الأولية للبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء
- العراق: رئيس الجمهورية خلال مناقشة مسودة قانون مناهضة العنف الاسري: آن الأوآن الانتصار للمرأة ومواجهة العنف
- الأردن: إطلاق الحملة الإقليمية حول عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء والفتيات
- تشكيلات جديدة لائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة
- الأردن: بني مصطفى تشارك في حملة مش قبل الـ18
- مصر: ماجدة النويشي تشارك في حملة احميها من الختان

إطلاق مبادرة لحماية المرأة من العنف السياسي

عمان في 4 آيار/ مايو، 2019

برعاية سعادة المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب الأردني، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي، وبالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، والاتحاد البرلماني الدولي، يُطلق ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة مبادرة حماية النساء من العنف السياسي. وفي كلمتها الافتتاحية أشارت سعادة النائب وفاء بني مصطفى، رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة إلى أنه لا توجد أية ديمقراطية حقيقة دون إشراك كامل للنساء، فالمجتمع الذي يحاول المضي قُدما دون الاستفادة من طاقات النساء سيخسر السباق لأنه لن يصل باستمراره بالقفز على قدمٍ واحدة، وعن أشكال العنف السياسي أشارت إلى أنه هناك العنف القانوني، والعنف المعنوي والنفسي، والعنف الجسدي والجنسي، والعنف اللفظي. وأكدت على أنه أخطر ما في العنف السياسي ضد المرأة أمرين: الأول: أنه اصبح مهدداً فعلياً لجميع جهود تحقيق المساواة وتقليص الفجوة بين الجنسين في السياسة، إذ أن العديد من القياديات والنساء السياسيات يتركن المناصب بسببه. والثاني: أنه يوصل رسالة سلبية إلى القياديات الشابات و سياسيات المستقبل تودي إلى إحجام عدد كبير منهن عن الانخراط في الحياة العامة.

للمزيد ص (3)

ورشة عمل حول (تنمية القدرات في مجال تقدير تكلفة العنف ضد المرأة)

نظم ائتلاف البرلمانيات بالتعاون مع الإسكوا ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية ورشة عمل حول (تنمية القدرات في مجال تقدير تكلفة العنف ضد المرأة) وأثناء الجلسة الافتتاحية، أشارت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، إلى أن هناك 60 دراسة أجريت حول تكلفة العنف ضد المرأة وأدت إلى الخروج بنتائج حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة وإلى تقديم الاقتراحات من أجل التغيير. وأكدت على أن هذه النتائج لا تنتهي عند انتهاء الدراسة بل يجب تطبيقها ومتابعة ذلك. كما وشكرت ائتلاف البرلمانيات على تلبيتهم الدعوة وأعربت عن تقديرها لوجود البرلمانيات في ورشة العمل وقالت: "لكي يحدث التغيير على المستوى الوطني لا بد من إشراك صناع القرار."

للمزيد ص(4)

جلسة بعنوان: (الوجوه المتعددة للعنف ضد المرأة) على هامش اجتماعات لجنة وضع المرأة د.63

نظم ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للسلام والتنمية المستدامة (IFPSD) ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية جلسة بعنوان: (الوجوه المتعددة للعنف ضد المرأة) في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بحضور سعادة النائب خميس عطية وسعادة الدكتورة سيما بحوث، ممثلة البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة. وتحدثت سعادة النائب بني مصطفى عن مشروع الاتفاقية العربية التي أطلقها الائتلاف بالتعاون مع جامعة الدول العربية في كانون الأول من عام 2016 وتناولت الإضافات النوعية التي جاءت بها الاتفاقية .

للمزيد ص(2)

بيان صادرعن ائتلاف البرلمانيات بمناسبة يوم المرأة العالمي

بمناسبة يوم المرأة العالمي لا يسعنا إلا أن نتمنى لكل النساء في العالم تحقيق العدالة والمساواة للعيش بكرامة في ظل مجتمعات يسودها الأمن والاستقرار وتحكمها الدساتير والقوانين العادلة والمنصفة.
ولا ننسى في هذا اليوم ما عانته وتعانيه النساء في جميع أنحاء الوطن العربي ولا سيما في العراق وسوريا وليبيا واليمن وفلسطين. ولا يسعنا إلا أن نرفع القبعات إجلالاً واحتراماً أمام صمود هؤلاء النساء في ظل مجتمعات تسودها الحروب والنزاعات المسلحة والفوضى وانعدام الأمن. هذا وسنمضي قدماً في خطانا في ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة للسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة والأمن والاستقرار لها سواءً على المستوى التشريعي من خلال تعديل القوانين المجحفة بحق من تمثل نصف المجتمع، أو من خلال حث الدول العربية على اعتماد والمصادقة على (مسودة الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري) والتي بادر بتقديمها الائتلاف من خلال جامعة الدول العربية .
إن كفاحنا طويل لكن العالم الدولي والعربي بات يدرك أهمية تحقيق الأمن والأمان للمرأة والأسرة والطفل أولاً، وأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة ثانياً لأن ذلك من شأنه أن يرفع من مكانة المجتمعات وتقدمها الاقتصادي وازدهارها. ونود من هذه المنصة أن نطالب الحكومات والدول العربية باتخاذ الخطوات السريعة والحثيثة لتوفير الأمن والوقاية والحماية للنساء والفتيات من جانب، وتوفير البيئة المحفزة لجعل المرأة تتبوأ أعلى المناصب وتسهم أكبر الإسهام في مجال العلوم والاقتصاد والسياسة من جانب آخر؛ لتسهم بالتالي في نهضة وتقدم الأمم والحضارة الإنسانية. ذلك من شانه أن يؤدي إلى نتائج إيحابية لا في الوقت الحاضر فحسب بل وفي المستقبل بحيث يستطيع أولاد أولئك النساء (ذكورا وإناثاً) أن ينظروا إلى نماذج إيجابية وناجحة في أمهاتهم وأباءهم وأن ينظروا إلى حكوماتهم ومجتمعاتهم بثقة واعتزاز. إن ذلك لم يعد مطلباً بل أصبح أمراً ملحاً في ظل ما تمر ومرت به الحضارات الإنسانية من تراجع بسبب تهميش وإقصاء المرأة على مدى عقود من الزمن؛ إذ أن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من مبادىءالعدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان وهدفاً هاماً لتحقيق التنمية المستدامة وسد الفجوة الجندرية.
ولتكن كل نساء العالم الشهب والنجوم التي تضيء سماء الظلمة في هذا الكون.

نبارك لسعادة النائب **انتصار الجبوري** منصب نائبة رئيسة لجنة المرأة والأسرة حيث تم انتخابها بالإجماع يوم الاحد الموافق 19-5-2019 وبحضور اعضاء اللجنة. كما نبارك لسعادة النائب **وفاء بني مصطفى** تجديد الثقة بها في منصب نائب رئيس اللجنة المستدامة والتمويل والتجارة كممثل للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي
وذلك خلال الاجتماع التنسيقي العربي الذي عُقد في العاصمة القطرية الدوحة الجمعة الموافق 5 نيسان/ إبريل 2019 لرؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية العربية قبيل انطلاق أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.

تابع: جلسة بعنوان: (الوجوه المتعددة للعنف ضد المرأة)

كما تحدثت عن العنف السياسي والتحديات التي تحد من وصول النساء إلى أماكن صنع القرار وأشارت إلى أن العنف السياسي يجب أن يتوقف لأنه سيجعل الجهود التي بُذلت في سبيل تحقيق المساواة تذهب هباءً وسيرسل ذلك رسالة سلبية لقياديات المستقبل. وأما من حيث الحلول المقترحة فأشارت إلى أن ذلك يبدأ من الاحزاب السياسية ، وتعديل التشريعات، والإعلام. كما أعلنت أن الائتلاف بصدد إطلاق حملة لمناهضة العنف السياسي ضد المرأة.

وأما على مستوى الدول فأكدت بأنه على الدول أن تصدر اتفاقيات تعاون للحد من العنف ضد النساء والفتيات، ورصد الموازنات لدعم المشاركة السياسية للمرأة، وأن تطور خططاً وطنية لتنفيذ القرار 1325، وصندوقاً لدعم مشاركة المرأة سياسياً.

رئيسة الائتلاف ضمن قائمة ٢١٠ نساء رائدات وقياديات

تم اختيار النائب وفاء بني مصطفى ضمن 210 إمرأة رائدة وقيادية لجهودها في مجال حقوق الإنسان والمرأة من قبل كرسي خليل جبران للقيَم والسلام في جامعة ميرلاند في الولايات المتحدة الأمريكية والعائد لعائلة الأديب اللبناني الراحل جبران خليل جبران. التفاصيل في الموقع التالي:
https://pioneersandleaders.org/women-leaders/wafa-saed-bani-mustafa

Girls Not Brides تختار بني مصطفى كأحد أبرز ثلاثة قياديات في مجال مناهضة الزواج المبكر

اختارت منظمة Girls Not Brides بتاريخ 2019/3/8 سعادة وفاء بني مصطفى كأحد أبرز ثلاثة قياديات في مجال مناهضة الزواج المبكر. التفاصيل في الموقع التالي:
https://www.girlsnotbrides.org/meet-the-extraordinary-women-who-are-rewriting-the-rules-for-girls/

مصر: حضرت السيدة ماجدة النويشي، نائبة رئيسة الائتلاف أعمال الاجتماع الثاني للجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة العربية، بتاريخ 18 إبريل/نيسان 2019. والذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- إدارة المرأة والأسرة والطفولة بالتعاون مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. هدف الاجتماع إلى تفعيل مهام عمل لجنة الطوارئ ووضع خطة العمل لهذا العام، وعرض أبرز الأطر الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالمرأة والأمن والسلام، وناقش أبرز التحديات الراهنة التي تواجهها النساء والفتيات في مناطق النزاعات المسلحة بما يتسق مع الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، وتحديد طرق التنسيق بين أعضاء اللجنة.

تابعونا! ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة
فيسبوك @CVAWArabCoalition
تويتر @CVAWArab

تابع: إطلاق مبادرة لحماية المرأة من العنف السياسي

وأكدت الدكتورة دينا ملحم، المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرب آسيا في مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، على أن هذا اللقاء جاء في التوقيت المناسب ليؤكد التحاق المنطقة العربية مبكرا في إرساء المبادئ لمواجهة العنف ضد المرأة في السياسة، فالنساء يدفعن ثمن أعلى لمشاركتهن في السياسة، وشدد المدير المقيم الأول للمعهد الديمقراطي الوطني السيد أريانيت شيهو على ضرورة وقوف الرجل إلى جانب المرأة في مواجهة التحديات المتعلقة بمشاركتهن في الحياة السياسية وأكد على أهمية توحيد الجهود من أجل زيادة مشاركة المرأة في السياسة. وقد أشار السيد شيهو إلى أنه بالرغم من أن نظام الكوتا غير منصف للسيدات إلا أنه يعتبر وسيلة لدخول المرأة في هذا المضمار ولكن عبر عن أمله بأن تصل مشاركة المرأة إلى50% عن طريق التنافس.

واستهل سعادة الدكتور نصار القيسي، النائب الأول لرئيس مجلس النواب قائلاً: "فإنه من دواعي سرورنا في مجلس النواب رعايةَ أعمالِ مبادرتكمْ التي تذهب نحو مدارك عميقة ومهمة عبر عنوان يبحث في آفاق وخطوات حماية النساء من العنف السياسي." وأكد على أنه بالرغم من وجودِ تجاوزات فردية في بعضِ الأحيان، فإن الأردنِ يؤمن بحقِ المرأة على قدم المساواة مع الرجلِ في مختلفِ أوجه الحريات، في الميادينِ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية. وأشار إلى أن مجلس النواب يرغب بالحصول على توصيات إطلاق هذه المبادرة وذلك لإمكانيةِ تضمينِها في التشريعات ذات الصلة، ووفق القنوات الدستورية، فمتى ما كانت مواءمة ومُحقة ستجد من القبول والدعم الكثير. وشدد على ضرورة تعزيز التنسيق بين جميعِ الجهات على المستوى الرسمي وغير الرسمي والشبكات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني وصُناعِ القرارِ لحصرِ حالات العنف بحق المرأة وإيجاد الحلولِ الكفيلة بضمان حمايتِها وصونِ حقوقها الدستوريةِ.

كما تم استعراض فيديو يتضمن كلمة ترحيبية للسيدة زينة هلال، منسقة منتدى النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي وأشارت إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي لديه التزام تام نحو دعم تحقيق العدالة الجندرية في البرلمانات من خلال عمل البرلمانات ولهذا فإنه من الضرورة تسليط الضوء على العنف السياسي ضد المرأة وبما في ذلك في البرلمانات لأنه انتهاك لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومن ضمنها حق المرأة في المشاركة في العمليات السياسية بحرية وبشكل تام وبأمان. وأشارت إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يقدم حلول واستجابات مبينة على دلائل لمجابهة هذا الأمر: الأولى: أنه ينبغي للحكومات والبرلمانات والأحزاب السياسية أن تعترف بوجود مشكلة العنف ضد المرأة وانتشارها حيث ينبغي لهم أن يعترفوا بذلك بشكل واضح وبصوت عال وأن يلتزموا بالتعامل معها بشكل جاد. والثانية: أنه يجب تطبيق إجراءات التظلم القوية التي ستمنح الضحايا ثقة بمجموعة من العقوبات الفعالة ضد الجناة. وقالت:"إن اجتماعكم اليوم هو مثال ساطع على الجهود التي توليها المنطقة للقضاء على التحيز الجنسي، والتحرش والعنف ضد المرأة في السياسة. ونحن في الاتحاد البرلماني الدولي نثني على هذه المبادرة".

وتضمنت أعمال إطلاق هذه المبادرة عدة جلسات من بينها: العنف السياسي ضد المرأة وصف وتجارب إقليمية ودولية، حيث أدارت هذه الجلسة سعادة العين هيفاء النجار وتناولت الجلسة العنف السياسي ضد المرأة في العراق، والعنف السياسي ضد المرأة في البرلمانات في أوروبا، ولماذا يعتبر وجود النساء في المواقع القيادية(جزءًا من) الإجابة على الكثير من المشكلات؟، وإعادة النظر في أشكال العنف ضد النساء والفتيات والمسببات الجوهرية. وتحدثت فيها معالي جمانة غنيمات، وزيرة الدولة لشؤون الإعلام عن العنف السياسي ضد المرأة من وجهة نظر الحكومة والإعلام وبينت الإحصائيات المتعلقة بمشاركة المرأة في السياسة في الأردن وأكدت على أن الحكومة تدرك أن مشاركة النساء متدنية ولا يوجد بيئة مناسبة للسيدات وعلى أن الحكومة تعمل على قانون العمل المرن وتوفير الحضانات وتعديل قانون العمل بشكل عام ليتواءم مع ظروف المرأة. وتحدثت النائب انتصار الجبوري من العراق عن العنف السياسي في العراق وماعانته المرشحات من حملات تسقيط سياسي ابان الانتخابات الامر الذي ساهم في احجام عدد كبير منهن عن الانخراط في الحياة العامة. كما قدمت الجبوري شرحا للثغرات الموجودة في قانوني الاحزاب والانتخابات.

كما أن هناك جلسة خُصصت للعنف السياسي في الأردن من حيث ما يواجه المرأة من صعوبات أثناء الترشح للانتخابات ومن خلال ضعف تمثيلها في الأحزاب السياسية و من خلال وجودها في البرلمان. أما الجلسة الأخيرة فتناولت الجهود المبذولة من قبل العالم وأين يقف من موضوع مناهضة العنف السياسي ضد المرأة.

كما تم إطلاق هاشتاغ .Power to Women هذا وستبدأ المبادرة في الأردن ليتم إطلاقها فيما بعد في المنطقة العربية على مستوى إقليمي.

THOMSON REUTERS FOUNDATION NEWS

كتب موقع مؤسسة ثومسون رويترز الإخباري عن جهود سعادة النائب وفاء بني مصطفى في الحد من زواج القاصرات؛ فبعد جهودها المكثفة في إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات تسعى سعادة النائب بني مصطفى للقضاء على ظاهرة زواج القاصرات. ففي عام 2017 تزوجت ما يقرب من 10500 فتاة في الأردن قبل بلوغهن سن 18، وفقًا لأحدث الأرقام الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف).

على الرغم من أن سن الزواج القانوني في الأردن هو 18 سنة، إلا أنه يمكن تزويج الفتيات من سن 15 سنة بموافقة القاضي. وأشارت بني مصطفى إلى أن رفع ذلك السن من 15 إلى 16 سنة من شأنه أن يقلل من الأرقام. وقالت: "أنا متفائلة جداً أن زواج القاصرات سيقل إذا قمنا بتعديل السن إلى 16 سنة، ولا يهم إن كن القاصرات أردنيات أم سوريات - نحن بحاجة لحماية جميع الفتيات."

ويُعتقد بأن نسبة كبيرة من القاصرات المتزوجات هن من الفتيات السوريات وذلك بعد تدفق اللاجئين من جارة الأردن التي مزقتها الحرب، حيث تُزوج الأسر بناتهم الصغار لمنحهن الأمن المالي والحماية من العنف الجنسي. واختممت قائلة: "سأواصل النضال من أجل النساء الأردنيات - لن يعيقني شيء. نحن نستحق حياة أفضل وحقوق متساوية مع الرجال. هذا ليس سهلاً ولكن علينا مواصلة النضال".

على الصعيد العالمي يُذكر أن 12 مليون فتاة تتزوج قبل سن 18 كل عام وفقاً لتحالف (Girls Not Brides) الذي يعمل على إنهاء زواج القاصرات.

http://news.trust.org/item/2019/0212200156-kctv4

السيدة نعيمة رباع تكرم السيدات الموظفات احتفاءً بالمرأة المغربية الموظفة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

تابع: ورشة عمل حول (تنمية القدرات في مجال تقدير تكلفة العنف ضد المرأة)

وأكدت د. دينا ملحم على أن مؤسسة وستمنستر تفخر بالعديد من الإنجازات بالتعاون مع ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة على المستوى الإقليمي وذلك في مجال دعم تعديل عدد من القوانين التميزية ضد المرأة في عدد من البلدان العربية، وفي مجال وضع مسودة اتفاقية بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وبالإضافة إلى تقرير واقع العنف ضد المراة والذي يتناول عدة محاورمنها زواج القاصرات، والعنف ضد ذوات الإعاقة، وختان الإناث، والتحرش في أماكن العمل.

أما كلمة الائتلاف الافتتاحية فألقتها السيدة ماجدة النويشي، نائبة رئيسة ائتلاف البرلمانيات العربيات نيابة عن رئيسة الائتلاف وأشارت إلى أن البنك الدولي قد قدم مؤخراً تقريراً بعنوان: (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019: عقد من الإصلاحات) والذي بين أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت أدنى تحرك نحو المساواة بين الجنسين على مدار السنوات العشر الماضية.

وقالت: "إن ذلك من شأنه أن يشير إلى أن الفجوة الجندرية لا زالت تنال من مشاركة المرأة ولا زالت تعيق تقدم الدول".

عن أسباب ضرورة حساب تكلفة العنف فقالت أن ذلك يعتبر مدخلاً لإصلاح السياسات، ويزود الحكومات بمبررات بالأرقام والإحصاءات لتعديل القوانين، ويسهم في تحفيز الحكومات على رسم خطط واستراتيجيات مراعية للنوع الاجتماعي، كماأشارت إلى أن ذلك من شأنه أن يحث الدول على إعادة مراجعة موازناتها لتصبح حساسة للنوع الاجتماعي، وأن المشاركة الاقتصادية للمرأة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف الخامس وتسهم في المشاركة في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

أما عن الحلول المقترحة فأشارت إلى انه يجب تعديل التشريعات لتصبح صديقة للمرأة والأسرة، ويجب وضع خطط واستراتيجيات تسهم في زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، ويجب وضع الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي، والقيام بورشات عمل تدريبية وتوعوية للمجتمع المدني والأسر والعاملين في القطاع الحكومي والقضائي حول كلفة العنف ضد المرأة.

أما أعمال الورشة فستتناول عدة جلسات على مدى يومين تتناول: أهمية تقدير تكلفة العنف ضد المراة كأداة لإحداث تغيير سياساتي، ومنهجيات احتساب تكلفة العنف ضد المرأة، وتكلفة العنف ضد المرأة على مستوى الأسرة، وتكلفة تقديم الخدمة للناجية من العنف، والميزانية المراعية للجنس، وتحصيل الدعم على الصعيد الوطني لاحتساب تكلفة العنفد ضد المرأة.

الجبوري في ورشة عمل لمناقشة مسودة قانون مناهضة العنف الاسري

العراق: شاركت النائبة انتصار الجبوري يوم ٢٨نيسان ٢٠١٩ في ورشة عمل مناقشة مسودة قانون مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي التي اقامتها دائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ومن الجدير بالذكر أن مشروع القانون قد أدرج في جلسة يوم السبت ٢٧نيسان ٢٠١٩، وتم سحبه لأن المسودة لم تكن بمستوى الطموح، حيث كانت تعود لعام ٢٠١٥التي لم تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجتمع المدني، ولا الصيغة النهائية للقانون التي طرحت في الدورة البرلمانية السابقة ٢٠١٧.

وشارك في الورشة شخصيات تمثل وزارة العدل، ومجلس القضاء الأعلى، ووزارة الداخلية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، وعدد من أركان السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق.

النائبة خديجة الزياني، عضو جديد في ائتلاف البرلمانيات

نبارك لسعادة النائبة خديجة الزياني قبول عضويتها في ائتلاف البرلمانيات فأثناء انعقاد اجتماع الهيئة الإدارية بتاريخ 29 آذار 2019 في ائتلاف البرلمانيات تمت الموافقة على قبول عضويتها في الهيئة الإدارية ومن الجدير بالذكر أن النائبة الزياني هي رئيسة لجنة الإنصاف والمساواة في مجلس النواب المغربي

نقاش حول تقديم النتائج الأولية للبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء

المغرب: في 29 آيار/ مايو 2019 وبدعوة من السيدة بسيمة حقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية شاركت النائبة خديجة الزياني في المائدة المستديرة (إفطار ونقاش) التي نظمتها الوزارة المذكورة قصد تقديم النتائج الأولية للبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بحضور السيدات كاتبات الدولة ونائبات برلمانيات وممثلات و ممثلوا المجتمع المدني.

المغرب: في 7 آيار/ مايو 2019 اجتمع أعضاء المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالمناصفة المساواة التي ترأسها السيدة خديجة الزياني بالبرلمان المغربي في لقاء دراسي حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مع وفد مكون من السيد Gerhad Steger، وهو خبير نمساوي دولي بصندوق النقد الدولي، وممثلتين عن لجنة المرأة بالأمم المتحدة، وكذلك ممثلة عن وزارة المالية والاقتصاد.

رئيس الجمهورية العراقية خلال مناقشة مسودة قانون مناهضة العنف الاسري: آن الأوآن الانتصار للمرأة ومواجهة العنف

أكد سيادة رئيس الجمهورية العراقية، الدكتور برهم صالح، خلال كلمة له في ورشة عمل عُقدت بتاريخ 5-5-2019 في قصر السلام ببغداد، لمناقشة مسودة قانون مناهضة العنف الأسري، أن هذا اللقاء يأتي لوضع لبنة جديدة على طريق بناء العراق الخالي من العنف الاسري والتعنيف والاضطهاد.

وبحضور السيدة الأولى د.سرباغ صالح وممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخارت والنائب الثاني لرئيس مجلس النواب الدكتور بشير حداد، قال سيادة الرئيس: "إن العراق وعلى مدى تاريخه المعاصر عانى من إشكالية انتهاك حقوق الإنسان وكانت حصة المرأة من الاضطهاد هي الأكبر، فقد ظلت النظرة للمرأة لاتتلائم ومكانتها، حيث عانت التمييز في العمل والإقصاء من تولي المناصب العليا".

وأضاف سيادته أن انصاف المرأة العراقية تأخر كثيراً، وبأنه آن الاوآن للانتصار لها وانصافها وتعويضها عن ظلمات الفترات السابقة، مشدداً على أن يكون خط الشروع قبل الانطلاق هو وقف العنف الأسري والاجتماعي ومواجهته.

وأشار رئيس الجمهورية الى أن العراق انطلق بعد عام 2003 بحملة تشريعية واسعة لتصحيح مجمل المسار التشريعي بعد أن ورث منظومة متخلفة تنسجم وعقلية النظم الانقلابية التي ظلت تحكم العراق قرابة نصف قرن من الزمان، مبيناً أن هذه المهمة ليست باليسيرة لكنها ممكنة في ظل مجلس نواب منتخب يعبر عن ارأء الشعب وتطلعاته.

وأكد سيادة الرئيس أن رئاسة الجمهورية آلت على نفسها أن تسهم في هذا الجهد التشريعي، فكانت شارعة هذا الجهد انجاز مسودة قانون ضحايا سبايكر، وقانون الناجيات الأيزيديات، مع وضع اللمسات الأخيرة على مسودة قانون الحماية من العنف الاسري، بعد أن عُقدت عدة جلسات في قصر السلام بالاشتراك مع السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب والمهتمين بهذا الشأن.

وأضاف قائلاً: "اننا نتطلع إلى اليوم الذي تنصف فيه المرأة العراقية لتوضع في المكانة التي تستحقها بعد أن عانت وناضلت وقدمت الكثير من التضحيات، وسنكون مع كل جهد ينصفها لتكون في مقدمة الركب لقيادة سفينة بناء العراق.

من جانبه، تحدث النائب الثاني لرئيس مجلس النواب الدكتور بشير حداد عن أهمية دور القوانين في استقرار حالة المجتمعات المتحضرة التي تسعى الى تأمين حماية الأفراد والوصول إلى حالة من الاستقرار الدائم، ولتنظيم وتلبية احتياجات المجتمع من أجل عوامل المنفعة العامة في إطار التوازن والمساواة مادياً ومعنوياً بين فئات المجتمع.

وأضاف حداد أن مسودة القانون أثارت جدلاً في الوسط السياسي والإعلامي والثقافي وبات مقترح القانون حديث عامة الناس وحتى البسطاء منهم، متأرجحاً بين الجدلية والأحقية في اقراره، معتبراً أنها حالة صحية وتعبيراً واقعياً عن حرية الرأي في أجواء ديمقراطية، متمنياً للورشة النجاح والسداد للقائمين عليها للخروج بتوصيات ومقررات عملية تنفع المجتمع بشكل عام.

بدورها، اثنت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة جينين بلاسخارت على الجهود التي تبذلها الحكومة قي مشاوراتها المستمرة والهادفة الى تعزيز وجهات نظر الشركاء في تشريع قانون مكافحة العنف الاسري، مضيفة "نحن نشجع القانون الذي يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية ومع الدستور العراقي الذي يحرم كل أنواع العنف والإساءة داخل العائلة".

وفي مداخلة أكد السفير البريطاني جون ويلكس أن تشريع القانون بات ضرورة ملحة لاستكمال المنظومة التشريعية وانسجاماً مع التوجهات الاصلاحية للحكومة العراقية بمفاصلها، مؤكداً أن دول الاتحاد الاوروبي مستعدة لتقديم أي دعم لإنجاح تشريع هذا القانون.

كما شهدت الورشة مشاركة ومداخلات مستفيضة لعدد من المستشارين في رئاسة الجمهورية والمختصين بهذا الشأن ساهمت في إغناء الطروحات والارآء التي تدعم جهود إقرار مسودة قانون العنف الاسري.

وحضر الورشة رؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية في بغداد وعدد من المختصين والمهتمين في مجال حقوق الانسان.

إطلاق الحملة الإقليمية حول عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء والفتيات

الأردن: شاركت سعادة النائب وفاء بني مصطفى في الثاني من آيار/ مايو 2019 في إطلاق الحملة الإقليمية حول عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء والفتيات والتي نظمتها المبادرة النسوية الأورومتوسطية وجمعية النساء العربيات.

وأشارت إلى أنه بالرغم من أننا في عام 2019 وبالرغم من السيادة المفترضة للقانون الدولي الإنساني والمعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية وبالرغم من تطور التشريعات إلا أنه لا تزال حالات العنف ضد المرأة بازدياد. وقالت: "هذا غير مقبول" مؤكدةً أن المنطقة شهدت ظروفاً سياسية وعسكرية وكانت المرأة الضحية الأولى لكل ما يحدث. وأشارت إلى أن ائتلاف البرلمانيات بوصفه يضم مشرعات من المنطقة العربية وجد بأنه يقع على عاتقه مسؤولية كبيرة حيث قدم الائتلاف مقترحاً لاتفاقية عربية تتناسب مع ظروف المنطقة العربية ومع الأوضاع الخاصة للمرأة العربية مع التركيز على اللاجئات والنازحات والعنف السياسي والعنف ضد النساء ذوات الإعاقة. وأكدت على أن الاتفاقية ستساهم في تقديم عدد من الأمور الغاية في الأهمية من حيث: توحيد الدول العربية حول نظام قانوني شامل ومتكامل ودعم جهود الدول العربية؛ وبناء ثقافة اللاعنف وعدم التمييز لتعزيز التنمية البشرية والنهوض بمجتمعاتنا العربية؛ وجعل هذه الاتفاقية مصدراً أساسيا من مصادر القانون الدولي حول مناهضة العنف، وتمكين جامعة الدول العربية من لعب دور ريادي في هذا المجال. وأشارت إلى أن الائتلاف بصدد إطلاق مبادرة لحماية المرأة من العنف السياسي وبأنه وفقاً لإحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي فإن 44% من السيدات في أوروبا يتعرضن للعنف السياسي و68% يتعرضن للعنف السياسي في البرلمان الأوروبي. وأكدت على أن العنف السياسي بأشكاله المختلفة والمتعددة ما زال يهدد وصول النساء إلى مواقع صنع القرار وهو رسالة سلبية للشابات القياديات المستقبليات.

واختتمت قائلةً: " قضايا العنف ضد النساء والفتيات ليست مادة للتفاوض والتسامح ولا نقبل إلا بالعدالة الكاملة."

حملة مش قبل الـ 18

الأردن: شاركت سعادة النائب وفاء بني مصطفى بتاريخ 2019/4/21 في حملة (مش قبل الـ 18) والتي تهدف إلى توعية الشباب بضرورة رفع سن الزواج في الاستثناء والحد من زواج القاصرات والتي ينظمها طلبة جامعة البلقاء التطبيقية. وبحضور القاضي الشرعي، الدكتور محمود أبو رمان، والمحامية تغريد المعايطة .

واستهلت قائلةً للطلبة: "أنا أؤمن بأنكم رسل التوعية والتثقيف في كل المحافظات وهذا دور كبير منوط بكم ليتسنى لكم مناقشة هذا الموضوع من مختلف الزوايا الشرعية والقانونية والمجتمعية والثقافية ".وأشارت إلى أن قانون الأحوال الشخصية لغاية الآن لم يستكمل اجراءاته الدستورية إذ يجب أن يصادق عليه جلالة الملك ويُنشر بالجريدة الرسمية حتى يصبح ساري المفعول. وأكدت على أن الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 عاماً وفقاً للمادة 10 من قانون الأحوال الشخصية ولكن الاختلاف في الغرف التشريعية كان على سن الاستثناء. وأشارت إلى أن الحاجة تبرز إلى إجراء تعديل على القانون لكون الاستثناء يتم استخدامه وكأنه هو القاعدة؛وقالت:" فمن غير المعقول أن يصل عدد المتزوجات وفقا لمادة سن الاستثناء إلى 11000 في عام 2017 كما أن أغلب حالات الطلاق حسب الإحصاءات تكون لمن هن متزوجات تحت سن 18." وأكدت أنه كان من واجب المشرعين أن يلاحظوا سوء استخدام هذا الاستثناء وأن يضبطوا ذلك من خلال رفع سن الاستثناء بحيث يكون التعديل إتمام السادسة عشر وليس بلوغ السادسة عشر .

ومن الجدير بالذكر ان هذه المبادرة يقودها مجموعة من الطلاب والطالبات الناشطين في جامعة البلقاء التطبيقية".

النائبة انتصار الجبوري في ورشة عن التمييز القانوني ضد النساء

شاركت النائبة انتصار الجبوري عضو لجنة المرأة النيابية، وعضو لجنة الخدمات والاعمار في الورشة التي نظمتها منظمة المساواة الآن في بيروت للفترة من ٨-٩/نيسان ٢٠١٩.

وحملت الورشة عنوان:التمييز القانوني ضد النساء والفتيات في المنطقة العربية اولويات وآليات العمل المستقبلية.

شاركت في الورشة شخصيات من مختلف الدول العربية منها تونس والجزائر والمغرب والبحرين والعراق والكويت وبيروت والمملكة الاردنية الهاشمية وسوريا ومصر والسودان وليبيا.

وتلقت المشاركات محاضرات حول مناقشة التحديات والفرص في تشكيل شبكات تواصل على المستوى الاقليمي والعالمي، وعن دور الشابات والشبان في المناصرة الجندرية، وعن دور المدافعات عن حقوق النساء وآلية حمايتهن. فضلا على مواضيع مهمة اخرى.

تشكيلات جديدة لائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة

عقد الائتلاف اجتماع الهيئة العامة والإدارية في بيروت، بتاريخ 29 آذار، 2019 وتم تجديد الثقة بسعادة النائب وفاء بني مصطفى ليتم انتخابها للمرة الثالثة على التوالي رئيسةً لائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة وكما تم انتخاب السيدة ماجدة النويشي، نائبة لرئيسة الائتلاف، وسعادة النائب انتصار الجبوري، العضو في مجلس النواب العراقي، أمينة سر في الهيئة الإدارية، وتم انتخاب الدكتورة سحر القواسمي، عضو سابق في المجلس التشريعي الفلسطيني، أمينةً للصندوق. كما تمت الموافقة على انضمام النائب خديجة الزياني، رئيسة لجنة الإنصاف والمساواة في مجلس النواب المغربي كعضو أساسي في هيئة الإدارة. وائتلاف البرلمانيات هو تنظيم رسمي مستقل، تمّ تأسيسه في كانون الثاني/ يناير عام 2014، ويضم برلمانيات من غرفتي التشريع من البلدان العربية المشاركة في جامعة الدول العربية. ويهدف إلى تطوير الإطار التشريعي لمناهضة العنف ضد المرأة في الدول العربية. ويعمل حاليا و بالتعاون مع الجامعة العربية على اعتماد اتفاقية عربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري.

حملة احميها من الختان

ينظم المجلس القومي للمرأة فرع الاسماعيليه، وبدءاً من تاريخ 13 يونيو 2019، حملات توعيه تنفيذاً لبرنامج اللجنه الوطنيه المشكله من رئيس الوزراء بعنوان: 'احميها من الختان'.

حيث يجوب أعضاء المجلس القومي للمرأة قرى المحافظه للتوعيه بخطورة هذه الظاهره التي لا علاقه للدين بها. وهي وراء ارتفاع نسبة الطلاق علماً بأن هناك قانون يجرم الظاهره. وفي الصورة تظهر السيدة النويشي، عضو المجلس القومي للمرأة ونائبة رئيسة ائتلاف البرلمانيات، في هذه الحملة.

يسرنا تواصلكم معنا
البريد الإلكتروني:
منسقة الائتلاف: سامية الصمادي
Samiasmadi@outlook.com
CVAW_Arab@outlook.com
العنوان البريدي:
ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة
مجلس النواب، العبدلي-عمان
المملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب. 72 / الرمز البريدي: 1118
الهاتف: 0096265635100 الفرعي: 4183